



ملف

## ارتيريا.. ثورة على السل والجوع.. والاستعمار الاثيوبي



وتعاملها الذين مع طبقة الاقطاع والتي هي منها في غالبيتها ونظرا خاصة للمساندة التي تقدمها لها الامبريالية ، فان هذه البرجوازية السياسية البيروقراطية تمارس نفوذها على كل جهاز الدولة .

٢ - البرجوازية الكمبرادورية : وهي ما زالت في مرحلة جنينية ، الا انها مدعوة الى التطور ، بمقتضى قوانين كل نظام استعماري . وهي مكونة من كبار التجار الذي ينتج نشاطهم اساسا الى حركة التصدير - التوريد والنقل . ولجل تدعيم هاته الطبقة فقط ، بعثت شركة السونيماكس : الشركة الوطنية للتصدير والتوريد . وبالإضافة الى نهجها وتواطؤها فان هناك شيفان بميزان هاته الفئة البرجوازية : نشاطها الرئيسي الاقتصادي والسياسي مرتبط كلياً بالراسمالية الاجنبية الامبريالية .

انها الفئة التي تدافع عن مصالحها الطبقية بمنابرة وحماس . وهي تساند وتساهم الى درجة كبيرة في النظام الاستعماري الجديد ، عدو الشعب . وان تداخلها مع البرجوازية السياسية الادارية وميلها الى ازاحتها قصد احتكار كل الحكم السياسي بغية تدعيم سيطرتها الاقتصادية ، يشرح وجود صراع طاحن من اجل اخذ الحكم ، بين هاتين الفئتين من البرجوازية الرجعية في بلدنا . وان هذه البرجوازية الكمبرادورية ممثلة من قبل اشخاص سيئي الصيت مثل خبار ، ولد جورد : مدير « انسونيماكس » .

٣ - الاقطاعيين : القطاعية ، يعني النظام الاجتماعي المبني على ملكية السيد الاقطاعي ، وعلى وسائل الانتاج وملكيته المحدودة للعامل : مع الخصوصيات التي لها في موريتانيا ، تتواجد وتتعايش في بلدنا مع العبودية ، وتمثل قاعدة علاقات الانتاج في الريف . والايديولوجية القطاعية هي المسيطرة في كل مكان من بلدنا ، وخاصة في الريف حيث تكون الحياة الاجتماعية مسيرة بمجموعة من التقاليد ( احتقار العمل اليدوي والطبقات الكادحة ، عبودية واستغلال المرأة الخ ) .

وتختلف البنى القطاعية ، باختلاف القوميات عرب ، هل بولا ، سونينك ، وولوف . الا ان الاسياد الاقطاعيين ينتمون عادة ، الى مجموعتين مختلفتين ، باختلاف نوع سلطتهما :

- سلطة دينية ، متمثلة مثلا في كبار الشيوخ والايبة . واصحابهم من العرب و « هل بولار » .
- سلطة حربية : متمثلة مثلا في الامراء .

ومهما تكن سلطتهما ، فان الاقطاعيين هم عبادة كبار ملاكي الاراضي والحيوان . والانسان » .

ان الاتجاه الرئيسي لهذا ائتلاف المقيست ، البيروقراطية ، الاقطاع ، الكمبرادورية ، الذي يسيطر على السلطة السياسية في موريتانيا كان



دراسات

## تأميم الميزروا في موريتانيا

وما الاستقلال الاول ، والاستقلال الثاني اللذين تحدثت عنهما مختار ولد داداه الابرهنة كافية على صحة هذه الموضوع العلمية بالنسبة لموريتانيا . ولا يمكننا ان نفهم تأميم شركة الميفرما ، بنتائج الايجابية والسلبية ، الا اذا اخذنا بعين الاعتبار الاتجاه الثانوي للتالوث المقيت .

وان :

١ - التعويض الذي دفعه ولد داداه للشركات المساهمة في الميفرما المؤممة يساوي اضعاف الارباح التي حققتها هذه الشركة في السنوات الماضية ،

٢ - سياسة القمع التي اتبعتها النظام منذ وجوده وواصلها بعد التأميم والحملات التي شنت اخيرا واعتقل فيها العديد من الوطنيين .

٣ - والحيلة التضليلية التي شنتها سلطات نواكشوط لتزوير المعادلة « تأميم الميفرما يساوي استقلال الاقتصاد الوطني » ، في اذهان الشعب ان كل هذه الاجراءات براهين على ان قرار التأميم ، لا يتجاوز كونه يهدف اساسا الى تبيض وجه النظام ، وامتصاص الغممة الشعبية المتصاعدة .

ويقول رئيس اللجنة المركزية لحزب الكادحين معلقا على قرار التأميم : « ان ما تحقق ، رغم اهميته لا يعدو تأميم احدى الشركات الامبريالية تأمينا معوقا اي تأمينا ناقصا فقط . اما نحن فنريد تأميم هذه الشركات كلها ونريد بناء اقتصاد وطني مستقل عن سيطرة شركات وبنوك واسواق الامبريالية ! وحول شروط نجاح تأميم ميفرما يقول رئيس اللجنة المركزية :

« يعني نجاح تأميم ميفرما في نظري سيطرة موريتانيا على حديدها وتسخيرها في خدمة شعبها . وهذا يتطلب اربعة شروط هي : الا يكون تأميم ميفرما نقطة بضاء في جلد ثور اسود ، بل بداية سياسة تأميم حازمة تسترجع كل ترواننا من ايدي الناهبين ، ان تتوفر الحريات الديمقراطية للشعب كي يتمكن من الدفاع عن ملكية البلاد لحديدها ، ان تنحصر ظروف معيشة الشعب ليجد مبرر لحياة الحديد الذي طال الطلاق بينه وبين الشعب » .